

الفصل الرابع السلطة القضائية

المادة ٥١ — القضاة مستقلون لا سلطات عليهم في قضائهم لغير القانون .
ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة .

المادة ٥٢ — يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .

المادة ٥٣ — جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة
للنظام العام او الاداب .

المادة ٥٤ — تصدر الاحكام باسم الشعب الفلسطيني .

المادة ٥٥ — تعيين القضاة ونقلهم وعدم قابليتهم للعزل يكون بالكيفية
وبالشروط التي يقررها القانون .

المادة ٥٦ — تعيين اعضاء النيابة العامة ونقلهم وعزلهم يكون بالكيفية
وبالشروط التي يقررها القانون .

المادة ٥٧ — تؤلف المحكمة العليا من رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية
العربية المتحدة وعدد كاف من الاعضاء * يعينون بقرار من
وزير الحربية للجمهورية العربية المتحدة . يحلف الرئيس قبل توليه
منصبه يمينا امام رئيس الجمهورية العربية المتحدة بأن يؤدي
اعماله بالذمة والصدق اما الاعضاء فيحلفون اليمين امام رئيس
المحكمة العليا .

المادة ٥٨ — مع مراعاة احكام اي قانون بشأن اختصاص المحكمة العليا
تختص هذه المحكمة بالنظر في الغاء القرارات الادارية متى كان
مرجع الطعن فيها عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل
او مخالفة القوانين او اللوائح او الخطأ في تطبيقه أو تأويلها
او الانحراف في استعمال السلطة ، ذلك كله على الوجه المبين
في القانون .

المادة ٥٩ — تشكل محاكم عسكرية بقرار من الحاكم العام للفصل في الجرائم
التي تمس بالامن في الداخل أو الخارج أو امن القوات
العسكرية وسلامتها ، وتنفيذ احكامها بعد التصديق عليها من
الحاكم العام .

المادة ٦٠ — لا ينفذ حكم الأعدام الصادر من أية محكمة الا بعد التصديق